الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.4/34/L.27
26 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الرابعة
البند ٦٠ من جدول الأعمال

مسألة روديسيا الجنوبية

البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة في الجلسة ٢٦ للجنة الرابعة المعقودة في ٢٦ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (١)

١ - درجت العادة على أن توافي الدولة القائمة بالادارة اللجنة في بداية هذه المناقشة بتقرير عام عن التطورات الهامة التي وقعت في خلال السنة السابقة.

٢ - ويحسن بي أن أستهل هذا البيان بانتخابات الحكومة البريطانية الجديدة في أوائل أيار/مايو. لقد جرت هذه الانتخابات بعد أيام من الانتخابات الداخلية في روديسيا. وتعرضت هذه الانتخابات الداخلية للنقد من قبل كثيرين. وأدانها مجلس الأمن. فقد كانت تستند في الواقع الى دستور معيب في نواح هامة. بيد انه كان من الواضح لحكومتي أن هذه الانتخابات تمثل خطوة هامة الى الأمام. وقد أجريت الانتخابات على أساس صوت واحد لكل فرد وكان هناك اقبال كبير عليها. وأصبح البرلمان الروديسي الجديد يضم أغلبية كبيرة من السود. وكان أول رئيس وزراء أسود لروديسيا يوشك أن يحلف يمين تقلده منصبه. ولا يمكن ببساطة، في رأي حكومتي، الاستهانة بهذا التقدم وصرف الاهتمام عنه. وقد قررت بناء على ذلك القيام بجهد رئيسي، على أساس التغيرات الحاصلة، من أجل تحقيق العودة الى الشرعية والاعتراف الدولي.

٣ - وفي خلال الأسابيع التي تلت ذلك، اشتركت حكومتي في مشاورات مع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع ومع الحكومات الأخرى المهتمة بالأمر اهتماما وثيقا. واجتمع ممثلون بريطانيون بزعماء

---

(١) وزع وفقا لمقرر اتخذته اللجنة الرابعة في جلستها ٢٦، المعقودة في ٢٦ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩.

بلدان الكومنولث ودول المواجهة ، والجبهة الوطنية وأطراف سالزبوري . وتشاورنا تشاورا وثيقا مع أصدقاء وحلفاء آخرين . وهدفت هذه المشاورات حكومتي الى نتائج لخصتها السيدة مارغريت تاتشر ، رئيسة الوزراء ، في خطاب ألقته في بداية اجتماع رؤساء حكومات بلدان الكومنولث المعقود في لوساكا . فقالت السيدة تاتشر ان الحكومة البريطانية ملتزمة تماما بتحقيق حكم حقيقي للأغلبية السوداء في روديسيا ؛ وان الحكومة البريطانية تتحمل المسؤولية الدستورية عن منح الاستقلال القانوني ؛ وان الدستور الروديسي معيب في بعض النواحي الهامة . وان هدف الحكومة البريطانية هو تحقيق الاستقلال على أساس دستور مماثل لدساتير الاستقلال الخاصة بالمستعمرات البريطانية السابقة الأخرى .

٤ - وفي اجتماع رؤساء حكومات بلدان الكومنولث المعقود في لوساكا ، أرسيت الأسس للمفاوضات الجارية حاليا في لانكستر هاوس . وقد أثنى وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٥ من أيلول /سبتمبر على رؤساء الحكومات الحاضرين في اجتماع لوساكا للموقف الايجابي والبنّاء الذي اتخذوه جميعا خلال المناقشات المتعلقة بروديسيا ، لاسيما على الرئاسة الحكيمة للرئيس كاوندا التي ساهمت مساهمة كبيرة في الوصول بالاجتماع الى نتيجة ناجحة .

٥ - وقد عُمّم البلاغ الختامي الذي أصدره رؤساء حكومات بلدان الكومنولث بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن ، بناء على طلب الممثل الدائم لزامبيا في ٤ من أيلول / سبتمبر . (A/34/439-S/13515) بيد انني أرى أن من الأهمية بمكان أن أذكّر هذه اللجنة بصميم أحكام الجزء المتعلق بروديسيا . ولذلك فسأقرأ عليكم الفقرة ١٥ من ذلك البلاغ :

" ١٥ - ومن ثم فان رؤساء الحكومات ، فيما يتصل بالحالة في روديسيا :

(أ) أكدوا أنهم ملتزمون تماما بتحقيق حكم حقيقي للأغلبية من السود من شعب زمبابوي ؛

(ب) أقروا ، في هذا السياق ، أن الخلل يشوب دستور التسوية الداخلية في بعض النواحي الهامة ؛

(ج) وافقوا تماما على أن الحكومة البريطانية تتحمل المسؤولية الدستورية عن منح الاستقلال الشرعي لزمبابوي على أساس حكم الأغلبية ؛

(د) أقروا بأن السعي من أجل تحقيق تسوية دائمة يجب أن يشمل كافة أطراف الصراع ؛

(هـ) كانوا يدركون ادراكا عميقا مسيس الحاجة الى تحقيق هذه التسوية واحلال السلم لشعب زمبابوي وجيرانها ؛

(و) وافقوا على أن تحقيق استقلال على أساس حكم الأغلبية يستلزم اعتماد دستور ديمقراطي بما في ذلك ضمانات مناسبة للأقليات ؛

(ز) اعترفوا بأنه يجب اختيار الحكومة ، المشكّلة بموجب دستور الاستقلال هذا ، عن طريق انتخابات حرة وعادلة يجرى الاشراف عليها اشرافا سليما تحت سلطة الحكومة البريطانية ، وبمراقبين عن الكومنولث ؛

(ح) ورحّبوا باشارة الحكومة البريطانية الى أن الاجراء المناسب ، للمضي قدما صوب هذه الأهداف ، هو أن تدعو لعقد مؤتمر دستورى يدعى اليه جميع الأطراف ؛

(ط) وبناء على ذلك ، وافقوا على أن أحد الأهداف الرئيسية يجب أن يتمثل في تحقيق وقف للأعمال العدائية وانهاء للجزاءات ، وذلك كجزء من عملية تنفيذ تسوية دائمة " .

لقد قرأت هذه الفقرة بكاملها بغية التأكيد على أن المقررات التي تم التوصل اليها من قبل في مؤتمر لانكستر هاوس على أساس المقترحات المقدمة الآن من حكومتي بشأن ترتيبات نزع السلاح ، تتفق تماما وبدقة مع المبادئ المتفق عليها في لوساكا .

٦ - وفي غضون أسبوع من الاتفاق الذى تم التوصل اليه في لوساكا ، وجهت دعوتان الى كل من الأسقف موزوريوا والجبهة الوطنية لتعيين وفدين لحضور المؤتمر الدستورى في لانكستر هاوس . وقد قبل كلا الجانبين الدعوة وبدأ المؤتمر في ٠ ز من أيلول /سبتمبر كما كان مقررا .

٧ - وقد تناول المؤتمر أعماله في ثلاث مراحل . وكانت المرحلة الأولى ترمي الى الاتفاق على أحكام دستور جديد لزمبابوى بعد نيلها الاستقلال . وبعد أن أجرت الحكومة البريطانية مناقشة مفصلة للمقترحات الأولية ، قدمت في ٣ من تشرين الأول /أكتوبر عرضا كاملا لدستور الاستقلال . وقد مثل هذا المقترح بالضرورة حلا وسطا بين مواقف وفدى سالزبورى والجبهة الوطنية ، التي ظهرت في أثناء المناقشات . وهو اقتراح طويل ومفصل ولن آخذ من وقت اللجنة فأتناوله فقرة فقرة ، وان كنت أود أن أؤكد الجوانب التالية من الدستور . أولا وقبل كل شيء ، لا نزاع على انه يوفر حكما حقيقيا للأغلبية ، وبذلك يرد على انتقاد رئيسي يوجه الى دستور التسوية الداخلية . وهو مع ذلك يشتمل على ضمانات كافية للأقليات - مما يلبي متطلبا أقر في اتفاق لوساكا - وبما يوافق تماما الديمقراطية ومتطلبات العدالة . وفي الوقت نفسه يمنح الدستور الهيئة التشريعية المنتخبة والحكومة التي تستمد سلطاتها منها ، سلطة كاملة لتنفيذ السياسات التي يتم انتخابهما على أساسه . وقد وافق وفد سالزبورى على هذه المقترحات الدستورية ووافقت عليها الجبهة الوطنية ، بعد اجراء مزيد من المناقشات حولها ، وفي ١٨ من تشرين الأول /أكتوبر ، وذلك شريطة الاتفاق على ترتيبات مرضية لتنفيذها . وقد قبل الأسقف موزوريوا ، لدى موافقته على الدستور ، اجراء انتخابات جديدة تخضع لاشراف سلطة الحكومة البريطانية ، مما يلبي مطلبا رئيسيا من متطلبات اتفاق لوساكا .

٨ - وكانت المهمة التالية للمؤتمر هي البت في ترتيبات تنفيذ دستور الاستقلال المتفق عليه . وقد قدم اللورد كارينغتون ، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث ، مقترحات الحكومة البريطانية المفصلة بشأن فترة ما قبل الاستقلال هذه ، وذلك في لانكستر هاوس في ٢٢ من تشرين الأول /أكتوبر . وتضمنت

هذه المقترحات تماما على أحكام اتفاق لوساكا ، أى انه ينبغي أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وتخضع للاشراف المناسب من جانب سلطة الحكومة البريطانية ، مع حضور مراقبين عن الكومنولث. وذكر اللورد كارينغتون لدى تقديم هذه المقترحات انه لا يرى انه ستتحقق أى مزايا نتيجة اطالة أمد الفترة الانتقالية الى ما بعد الفترة اللازمة بالضبط لتمكين شعب روديسيا من انتخاب حكومته . ورأى أن التأخير الزائد كثيرا عن الحد ، من شأنه أن يهدد بمزيد من النزاع ومزيد من عدم استقرار الأمور . وفي الوقت نفسه يتعين طمأنة جميع الأطراف على انه سيكون بوسعها شرح سياساتها وعرض قضيتها بحرية على الناخبين . وأكد اللورد كارينغتون مرة أخرى أن الحكومة البريطانية قبلت تحمل مسؤولياتها الدستورية كي تتأكد من أن ظروف الحملة الانتخابية تتسم بالنزاهة والحيدة الحقيقيتين . ويجب أن تكون جميع الأطراف قادرة على الاشتراك في انتخابات تتاح فيها فرصة عادلة للنجاح طالما كانت هذه الأطراف على استعداد لأن تجعل مطالبها محل اختبار بالطرق السياسية . وأكدت الحكومة البريطانية انها مستعدة لأن تشرف على العملية الانتخابية الى الحد اللازم تماما لكفالة حريتها ونزاهتها . ودعت مراقبين عن الكومنولث ليشهدوا الانتخابات والعملية الانتخابية برمتها ؛ وقد قبلت بلدان شتى هذه الدعوة بشرط نجاح التفاوض على وقف اطلاق النار . كما كانت المقترحات البريطانية ترمي الى كفالة توفر الحرية التامة للاضطلاع بنشاط سياسي سلمي في خلال الحملة الانتخابية ، بما في ذلك امكانية وصول جميع الأطراف بحرية ودون رقابة الى وسائل الاعلام الجماهيرى لعرض قضيتها على شعب روديسيا ، وحرية الاعلان عن الآراء السياسية ونشرها في الصحف. كما تعهدت الحكومة البريطانية بأن تكون مسؤولة عن التأكد من تصرف الادارة بنزاهة وحيدة ، بمجرد عودة روديسيا الى الحكم القانوني بوصفها مستعمرة بريطانية .

٩ - وقدم في ٢ من تشرين الثاني / نوفمبر ، بعد اجراء المزيد من المفاوضات ، بيان أكثر تفصيلا بمقترحات الحكومة البريطانية . وحيث ان هذه الوثيقة تبلغ ٤١ فقرة ، فلن أزعج اللجنة بجميع تفاصيلها على الرغم من انه يسرني تماما أن أقوم في مرحلة لاحقة من المناقشة بالرد على أى أسئلة تتعلق بالتفاصيل قد تود الوفود طرحها . وتشتمل الترتيبات على الأحكام التالية : ان الحكومة البريطانية على استعداد لأن تعين حاكما بريطانيا ذا سلطة تنفيذية وتشريعية كاملة . وستعين الحكومة البريطانية مفوضا للانتخابات ، ومعه بعض المعاونين ، للاشراف على اجراء الانتخابات. وستكون مهمته هي الاشراف على جميع نواحي تنظيم الانتخابات وسيرها . وفضلا عن ذلك ، سيعين مجلس للانتخابات ، يرأسه مفوض الانتخابات ، ويتألف من ممثلي الأطراف التي تدخل الانتخابات . وسيكون في استطاعة المجلس وجميع أعضائه تقديم بيانات الى المفوض والى الحاكم بشأن أية مسألة تتعلق بالانتخابات . وسيتولى الحاكم السلطة على الشرطة المدنية التي ستكون مسؤولة ، تحت اشرافه ، عن حفظ القانون والنظام . كما سيكون قادة قوات الأمن ، وقوات الجبهة الوطنية ، مسؤولين أمامه ، ومسؤولين بالقدر نفسه عن الحفاظ على وقف اطلاق النار . وستصبح زمبابوى مستقلة بمجرد اعلان نتائج الانتخابات وتشكيل حكومة .

١٠ - وفي ٥ من تشرين الثاني / نوفمبر ، حينما كان المؤتمر منعقدا بصورة مستمرة تقريبا لمدة تسعة أسابيع ، اعلن وفد سالزبورى عن قبوله للمقترحات المتعلقة بالفترة المؤقتة . وخلال المفاوضات اللاحقة

أوضح اللورد كارينغتون النقاط المختلفة التي عرضتها عليه الجبهة الوطنية . فأكد ، مثلا ، على أن الأب موزوريوا وزملاءه وافقوا على ألا يمارسوا سلطاتهم الوزارية خلال الفترة المؤقتة . وأكد على أن مفوض الانتخابات البريطاني سيكون معه عدد كبير من الموظفين البريطانيين لا يقل عن ١٠٠ موظف ستكون مهمتهم الاشراف بحياد على جميع نواحي عملية الانتخاب . وأكد أيضا على أن دور القوات العسكرية لكل من الجانبين سينحصر في الحفاظ على وقف اطلاق النار ، وستكون مسؤولة عن ذلك مسؤولية متساوية أمام الحاكم . وستتخذ الترتيبات لضمان توفير السكن والغذاء بصورة مناسبة لقوات الجبهة الوطنية التي قد تتجمع في رود يسيا في أثناء وقف اطلاق النار . وتكلم وزير الخارجية وشؤون الكومنولث بمزيد من التفصيل ، فقال ان قوات الجبهة الوطنية ستكون ملزمة ، شأنها في ذلك شأن قوات الأمن الرود يسية ، بالانصياع لتوجيهات الحاكم .

١١ - وبعد هذه التأكيدات والايضاحات وافقت الجبهة الوطنية ، في ١٥ من تشرين الثاني / نوفمبر ، على المقترحات المتعلقة بالفترة المؤقتة ، رهنا بظهور نتيجة ناجحة للمفاوضات المتعلقة بوقف اطلاق النار . وكما هو معروف جيدا ، قام الرئيس كاوندا ، رئيس زامبيا ، بدور مهم ومفيد في المفاوضات الحساسة التي سبقت هذا الاتفاق في خلال زيارته الى لندن في ذلك الوقت .

١٢ - وفي اليوم التالي ، بدأ المؤتمر مناقشة الترتيبات المتعلقة بوقف اطلاق النار ، وبذلك دخل مرحلته الثالثة والأخيرة . وفي ذلك اليوم قدم اللورد كارينغتون المقترحات الأولية للحكومة البريطانية . وفي ٢٢ من تشرين الثاني / نوفمبر قدم نصا موسعا . وتقضي هذه المقترحات بأن المسؤولية الأولى عن مراعاة وقف اطلاق النار تقع على عاتق قوات كل من الجانبين وعلى عاتق قادتها الذين سيمثلون في لجنة وقف اطلاق النار برئاسة المستشار العسكري للحاكم . وبغية طمأنة الجانبين بأن وقف اطلاق النار سيسري ، على فرض توافر الارادة لانجاحه ، وسيكون منصفا للجانبين ، اقترح اللورد كارينغتون انشاء قوة لمراقبة وقف اطلاق النار برعاية بريطانية وباشتراك حكومات الكومنولث ، كما ذكر من قبل . وسيفي هذا المقترح ، بطبيعة الحال ، بمبدأ آخر من المبادئ المهمة التي وضعت في لوساكا . وأكد اللورد كارينغتون في ذلك الوقت على الحاجة الملحة الى انهاء الحرب وما تجلبه على شعب رود يسيا وجيرانها من بؤس بشري وتدمير مادي . وقال آنذاك ان من المهم الحفاظ على الزخم الذي ولدته الاتفاقات المتعلقة بالدستور والترتيبات السابقة للاستقلال . ومن المحزن أن مخاوف وزير الخارجية وشؤون الكومنولث تحققت في الأيام التالية حينما زاد التوتر زيادة حادة بين رود يسيا وزامبيا . ولا يزال الحل الوحيد يكمن في توصل المؤتمر الى اتفاق سريع على وقف اطلاق النار وفي قبول جميع القوات سلطة الحاكم البريطاني . وتحقيقا لهذه الغاية ، اقترحت الحكومة البريطانية أيضا كتدبير فوري ومؤقت لتقليل خطر استمرار تصاعد النزاع في المنطقة ، عقد اتفاق تلتزم السلطات الرود يسية بموجبه التزاما فوريا بعدم الاضطلاع بأي عمليات عبر الحدود للهجوم على زامبيا ؛ وسيلتزم قادة الجبهة الوطنية ، بالتعاون مع سلطات زامبيا ، بعدم اجراء تحركات أخرى لأفرادها المسلحين من زامبيا الى رود يسيا .

١٣ - ويوشك مؤتمر لانكستر هاوس على حل مشكلة أفسدت السلم والأمن في افريقيا لسنوات عديدة . بيد أن علي أن أكرر التحذير الذى وجهه منذ عشرة أيام اللورد كارينغتون من أن الاتفاق على وقف اطلاق النار هو أمر عاجل جدا لأن التأخير فيه يمكن أن يهدد الانجازات غير المادية التي تحققت في لانكستر هاوس ويعرّض أرواح اناس ابرياء للخطر بلا أى داع .

١٤ - وقد بذل جميع الأطراف في لانكستر هاوس في خلال فترة الشهرين ونصف الشهر الماضية ، الكثير في جهودهم للتوصل الى اتفاق وسط . ووافق وفد سالزبورى على وضع دستور جديد . ووافق الأب موزوريوا على اجراء انتخابات جديدة يمكن للجبهة الوطنية أن تشترك فيها ، وعلى أن تمنح لحاكم بريطاني السلطة التشريعية والتنفيذية لتمكينهم من ذلك . وقد تغلبت الجبهة الوطنية على ما يقف في سبيلها من صعوبات في التوصل الى اتفاق بشأن الدستور وبشأن الترتيبات المؤقتة . ويبقى التوصل الى اتفاق بشأن وقف اطلاق النار . ويتوقف ذلك ، بطبيعة الحال ، على استعداد كل من الجانبين للقيام بذلك . وقد أثبتت حكومتي بصورة كافية عزمها على بذل كل ما تستطيعه لحل هذه المشكلة العريرة بقبول مسؤوليتها الدستورية قبولا تاما ، وهو ما ظلت تُحثّ على عمله مرارا وتكرارا ، وذلك بالتعهد بتعيين حاكم يتمتع بسلطات أوسع نطاقا من أى سلطات مارستها بريطانيا من قبل في رودسيا ، وبالاشراف على العملية الانتخابية بالدرجة الكاملة اللازمة لضمان اجرائها بحرية ونزاهة . وأنا أعلم أن جميع أعضاء اللجنة سيشاركونني الأمل في أن يتوصل مؤتمر لانكستر هاوس الى نتيجة ناجحة في المستقبل القريب جدا ، وفي أن تكون العملية الانتخابية سلسة وسلمية . وبهذه الطريقة ، يا سيدى الرئيس ، نتطلع الى الترحيب في هذه المنظمة بوفد زمبابوى المستقلة حديثا ، الذى يمثل حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية ومعترفا بها من العالم بأسره .

١٥ - وثمة كلمة أخيرة عن سير الأعمال في هذه اللجنة . فنحن نأمل ألا يقال أو يفعل هنا أى شيء من شأنه أن يعرّض للخطر فرص الاتفاق في لانكستر هاوس ، الذى نأمل ، كما قلت ، أن يتحقق في غضون وقت جد قصير . وكلنا نعلم ما تثيره هذه المسألة من انفعالات ، غير انني أسأل جميع الوفود أن تمارس ضبط النفس وتبدى المرونة في هذا الوقت الحرج . أما من جانبنا ، فاننا نتعهد باعلام جميع أعضاء هذه اللجنة فورا وبالتفصيل بأية تطورات أخرى تحدث في لانكستر هاوس .

- - - - -